الصباح AL-SABAH

جمعيتها العمومية اعتمدت التقريرين المالي والإداري

مجلس إدارة لـ«حماية البيئة» : العقاب رئيسا والمهنا نائبا للرئيس وبهزاد أمينا عاما

جانب من الجمعية العمومية للجمعية الكويتية لحماية البيئة

جانب من الحضور

زكت الجمعية العمومية للجمعية الكويتية لحماية البيئة، المرشحين السبعة لأعضاء مجلس الإدارة، واعتمدت في اجتماعها السنوي العادي التقريرين المالي والاداري للعام 2024، وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في مقر الجمعية المؤقت بجليب الشيوخ.

وفي هذا السياق، لفتت د. وجدان العقاب، رئيس مجلس الادارة إلى أن "الجمعية عقدت اجتماعها السنوي العادي برئاستها، وحضور المرشحين السبعة لعضوية مجلس الإدارة، وأعضاء الجمعية العمومية، وممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعلى رأسهم مديرة إدارة الجمعيات الأهلية الأستاذة إيمان العنزي".

وأفادت بأن "الاجتماع انتهى إلى الموافقة على جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال وهي اعتماد التقريرين المالي والإداري واعتماد مكتب تدقيق الحسابات وتحديد مكافأته السنوية، وانتخاب مجلس إدارة جديد"، مشيرة إلى أن "عملية التصويت على البنود شهدت انسيابية وسلاسة"، لافتة إلى "حرص أعضاء الجمعية العمومية على التواجد والحضور والمناقشة في أجواء ودية تعكس الحس الوطني المتميز والذي يدفع باتجاه تعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة ودعم قيم العمل البيئي التطوعي، خاصة فيما تناولوه في بند المقترحات وتركيزهم على حاجة الجمعية لمقر يستوعب مخرجاتها وأنشطتها ومكانتها مما عكس وعي أعضاء الجمعية بالتحديات التي يشكلها المقر وحرصهم على دعم الجمعية وأهدافها".

وأثنت على "قيادات وزارة الشؤون ومسؤولي إدارة الجمعيات الأهلية التي شكلت لجنة متخصصة من كوادرها للإشراف على سير وإدارة الجمعية العمومية، والثناء يطول كل من أتقن عمله ودفع بجهده إلى متابعة مصلحة الجمعية للمحافظة على عطائها وإنجازاتها ضمن الصلاحيات واللوائح، مراعين أدوارهم الرقابية والإدارية لما فيه مصلحة مؤسسات المجتمع المدني".

وأعلنت الدكتورة وجدان العقاب أن مجلس الإدارة الجديد الذي يتولى مهام الجمعية العامين المقبلين عقد اجتماعه الأول لتوزيع المناصب والمهام، وفور انتهائه من انعقاد الجمعية العمومية، معتمداً د. وجدان علي العقاب رئيسة لمجلس الإدارة، والمهندس عبدالعزيز محمد المهنا نائباً للرئيس، وجنان رضا بهزاد أمينا عاما، ومحمود جمال تيفوني أمينا للصندوق، وعضوية الدكتور محمد عيسى خدادة، وسميرة سالم الخليفة، وديمة سعيد العدساني.

وختمت د. العقاب بالإشارة إلى أن "تشكيل مجلس الإدارة الجديد للجمعية الكويتية لحماية البيئة جاء متوافقا تماما مع مقومات تمكين المرأة الكويتية بمجالات العمل البيئي المجتمعي، نظرا لوجود 4 كوادر نسائية في تشكيلة المجلس الجديد، وهذا الأمر يحدث للمرة الأولى في تاريخ الجمعية، ويأتي ذلك معبرا عن طبيعة المرحلة المقبلة التي تتولى خلالها تلك الكوادر مهاما تنفيذية وميدانية تقدم خلالها منحى بيئيا مرتكزا على ملكاتها وقدراتها المتراكمة مكنتها من خوض غمار العمل البيئي المجتمعي المعضد والمؤازر للعمل البيئي التنفيذي الحكومي".

تتمات

العبد اللّه

العلاقة، وتفعيل منظومة رقابية ذكية، تتماشى مع تطورات ومتطلبات المرحلة، وتسهم في استدامة شبكات الطرق، ورفع كفاءة الأداء وضمان السلامة العامة.

ناقش الاجتماع أدوات الرقابة الفعالة التي تهدف إلى تعزيز السلامة على الطرق، وتقليل الأعباء والتكاليف على البنية التحتية، وتخفيف الضغط على شبكة الطرق، وضمان الاستخدام الأمثل لها، والحد من الخسائر المادية والبشرية، وكذلك الحد من التهرب الجمركي في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

حضر الاجتماع رئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء عبد العزيز الدخيل، ووزير الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان، وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، وإدارة الفتوى والتشريع، ومؤسسة الموانئ الكويتية، والإدارة العامة للجمارك، والهيئة العامة للطرق والنقل البري.

من جهة أخرى، ترأس سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء في قصر السيف أمس، اجتماعا مع وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاسكان عبد اللطيف المشاري، لمناقشة الإطار العام لمشروع قانون البلدية، ليواكب تطوير البنية العمرانية ودفع عجلة التنمية في البلاد.

حضر الاجتماع رئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء عبد العزيز الدخيل، ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح الماجد، وعدد من كبار المسؤولين في بلدية الكويت.

الشؤون

ونص القرار على إلزام الجمعية الخيرية بتدوين النسبة الإدارية المستقطعة، على جميع إعلانات المشاريع المرخصة داخل البلاد وخارجها، وحظر التعاقد مع أي شركات دعاية وإعلان وشركات التسويق والمسوقين لإدارة الموقع الإلكتروني للتبرعات، إضافة إلى حظر التعاقد مع المشاهير ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي والدعاة، إلا بموافقة مسبقة من الوزارة.

كما تضمن قرار "الشؤون" الموجه من وكيل الوزارة بالتكليف د.خالد العجمي إلى رؤساء مجالس إدارات الجمعيات الخيرية، أنه وفي إطار حرص الوزارة على تنظيم العمل الخيري بالبلاد، فقد تقرر استئناف التصريح للجمعيات الخيرية بجمع التبرعات شريطة الالتزام بعدد من الضوابط والتعليمات، أبرزها: الالتزام بجمع التبرعات لمصلحة المشاريع الخيرية المرخصة من قبل الوزارة، والمتطابقة مع أهدافها الواردة في النظام الأساسي، وكذلك الالتزام بعدم إنشاء أية روابط لجمع التبرعات، لمصلحة وسطاء كشركات التسويق والدعاية والإعلان والفرق التطوعية وغيرها، ويقتصر نشر روابط جمع التبرعات على الموقع الإلكتروني الرسمي فقط، فضلا عن ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة، في حال الرغبة بإنشاء رابط جمع تبرعات لحالة خاصة.

وشددت الضوابط أيضا على أنه يتعين على الجمعية الخيرية تدوين النسبة الإدارية المستقطعة، على جميع إعلانات المشاريع المرخصة سواء داخل البلاد أو المشاريع الخارجية، وحظر التعاقد مع أية شركات دعاية وإعلان وشركات التسويق والمسوقين لإدارة الموقع الإلكتروني للتبرعات، وكذلك حظر التعاقد مع المشاهير ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي والدعاة، إلا بموافقة مسبقة من الوزارة، مع التأكيد على ضرورة تزويد الوزارة بصورة من مسودة العقد، توضح مدة التعاقد - نوع الخدمة المقدمة - المشروع محل التعاقد - القيمة المالية للتعاقد إن وجدت، عملا بالتعميم رقم 274.

ونصت كذلك على ضرورة إدراج حصيلة جمع التبرعات بشكل يومي ببرنامج ميكنة إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات يوم العمل التالي، على أن تشمل البيانات المدرجة قيمة التبرعات المحصلة ومصادر التحصيل والنسبة الإدارية المستقطعة وصافي قيمة التبرع.

وحول أجهزة جمع التبرعات بالمقار، أكد القرار أنه يتعين على الجمعية الخيرية ضرورة إدراج الحصيلة اليومية من تلك الأجهزة ،وتسري الضوابط السابقة المعمول بها في تفريغ وإيداع مبالغ التبرعات بالحسابات البنكية.

وبالنسبة للاستقطاعات البنكية، فإنه يتعين تزويد الوزارة بتقرير شهري بالمبالغ التي تم تحصيلها، وفقا للمشاريع المرخصة المحددة في عرض الاستقطاع، وذلك خلال 7 أيام عمل من الشهر التالي، على أن تشمل إيضاح مبالغ الاستقطاعات والمشاريع المرخصة محل الاستقطاع.

وبشأن الشيكات المحصلة من المتبرعين، يتعين على الجمعية الخيرية ضرورة إخطار الوزارة بشكل يومي بتلك الشيكات على أن يشمل قيمة الشيك - اسم المتبرع - المشروع.

أما التحويلات المالية للحسابات، فيتعين على الجمعية الخيرية ضرورة إخطار الوزارة بشكل يومي بتلك التحويلات البنكية، على أن يشمل قيمة مبلغ التحويل - اسم المتبرع - المشروع.

وأكدت الوزارة في تعميمها على أنه سيتم تصنيف الجمعيات الخيرية، خلال شهر من تاريخه، وصولا إلى النتائج التالية «ملتزم - ملتزم جزئيا - غير ملتزم»، على أن يتم حظر جمع التبرعات للجهات غير الملتزمة وفقا لنتائج التصنيف.

وأعلنت "الشؤون" أنه سيتم إيفاد فرق التفتيش الميدانية للمقرات، للتأكد من الالتزام بحوكمة العمل وتنفيذ مهام الامتثال الرقابي بتعليمات الوزارة، كما سيتم تزويد جميع الجمعيات الخيرية بالضوابط والتعليمات المنظمة للتحويلات المالية الخارجية لتنفيذ المشاريع الخيرية المرخصة خارج البلاد.

ودعت إلى ضرورة الالتزام بمساعدة الحالات بمختلف الأنواع من خلال برنامج المساعدات المركزية حصرا، مع التأكيد على ضرورة الإسراع في تسهيل إجراءات المساعدات وسحب الملفات من خلال برنامج المساعدات المركزية، لافتة إلى أنه سيتم تصنيف الجمعيات الخيرية لقياس مدى الالتزام «ملتزم - ملتزم جزئيا - غير ملتزم» خلال شهر من تاريخه.

وبشأ، ضوابط الحملات الإغاثية خارج البلاد، أكدت وزارة الشؤون أنه يجب أن يتضمن طلب الحملات الإغاثية تحديد المدة الزمنية للحملة - النسبة الإدارية المستقطعة من التبرعات - الجهات الأجنبية المتعاقد معها للتنفيذ، وتقوم الوزارة بمخاطبة وزارة الخارجية للبت في الطلب، مع ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية بالدول محل الحملة الإغاثة، كما يتعين على الجمعية الخيرية تقديم المساعدات من خلال مشاريعها المرخصة، من دون الحاجة لإطلاق حملة إغاثية مستقلة.

المشعان

وأوضحت المشعان أن التعاون في هذا المجال مع دول الخليج، يعكس التزام البلاد في دعم مسارات التكامل الخليجي وتعزيز الروابط الاقتصادية والجغرافية بين دول المجلس، مؤكدة أهمية التنسيق المستمر بين الفرق الفنية لضمان تنفيذ مشاريع نوعية تلبي احتياجات التنمية في المنطقة.

من جهته قال وكيل الوزارة عيد الرشيدي، إن الوزارة تولي أهمية كبيرة للاستفادة من التجارب الخليجية الناجحة في هذا المجال، مؤكدا أن التعاون في المراحل المبكرة من هذه المشاريع يسهم في تحقيق شبكة سكك حديدية مستدامة تعزز الربط الإقليمي وتدعم مستهدفات التنمية المشتركة.

الإدارية

تصدر الوثيقة محملة بالرهن لصالح بنك الائتمان الكويتي.

وتتلخص الواقعة في الدعوى التي أقامتها دفاع الزوجة، المحامية حوراء الحبيب، وذلك على سند من القول أن موكلتها زوجة للمدعى عليه الأول وقد رُزقت منه بأربع أبناء، وقد تقدما بطلب للمدعى عليه الثاني "مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بصفته" بالحصول على قسيمة وبالفعل تم استلام القسيمة، ولما كانت القسيمة المسلمة لهما قد استكمل كافة الاجراءات والشروط والضوابط اللازمة لاستخراج وثيقة الملكية وكان ملف القسيمة جاهزا لإصدار وثيقة الملكية وتم استخراج كتب العدل والبلدية وتم إيصال التيار الكهربائي للقسيمة الا ان المدعى عليه الأول "الزوج" امتنع عن استكمال الإجراءات الازمة لاستخراج وثيقة الملكية دون سند، الأمر الذي يكون معه متعسفاً في استعمال الحق سما حدا بها الإقامة دعواها الماثلة.

وقالت المحكمة في حيثياتها ان المدعى عليه "الزوج" قد امتنع عن استكمال إجراءات تسجيل العقار محل التداعي دون سبب أو مبرر قانوني مما ترتب على ذلك حرمان المدعية حقها بالحصول على وثيقة للعقار المخصص لهما، فإن المدعى عليه الأول يكون قد انحرف باستعمال حقه دون مبرر تقبله المحكمة، ومن ثم يكون من حق المدعية أن يصدر لها وثيقة العقار وفق الإجراءات المتبعة قانونا، الأمر الذي حق معه أن تجيب المحكمة المدعية لطلباتها.

لاريجاني

حديثه وهو يستخدم جهاز «تنفس صناعي» لإعادة تأهيل الرئة.

وقال: «كنت نائماً على السرير بعيداً عن هاتفي عندما انهار السقف فجأة. في البداية ظننت أنه زلزال. فجأة انهارت الغرفة عليّ، وبقيت تحت الأنقاض لمدة 3 ساعات. وعندما سمعت أصوات السيارات والضجة، أدركت أن إسرائيل هي التي استهدفتني».

وتطرق شمخاني إلى اللحظات التي عاشها تحت الأنقاض، قائلا: «كنت أحرك ساقي، صليت الفجر هناك تحت الأنقاض. كنت واعياً تماماً في اللحظات الأولى. وبدأت التخطيط لإنقاذ نفسي بعد فترة قصيرة». أضاف أنه بدأ ينادي باسم زوجته وابنه، حتى عثر عليه أحد عناصر فرق الإنقاذ تحت الأنقاض. وتابع: «في تلك اللحظات، لم أستطع الكلام بشكل جيد بسبب نقص الأكسجين». وقال إن غرفة ابنه حسن في الطابق العلوي دُمرت بالكامل، لكن حسن كان قد «غادر المنزل قبل الانفجار بـ10 دقائق».

وقال: «الإسرائيليون استهدفوني لأنني جعلتهم يتجرعون المرارة حتى النهاية». ورغم رفضه الكشف عن سبب استهدافه، فإنه قال: «إسرائيل تعرف لماذا هاجمتني، وأنا أيضاً أعلم السبب، لكن لا يمكنني التصريح بشيء».

وجاءت المقابلة بعد ساعات من أول ظهور لشمخاني يوم السبت، بعد الهجوم الصاروخي على مقر إقامته في الليلة الأولى من الحرب الإسرائيلية التي استمرت 12 يوماً ضد إيران. كما عرض التلفزيون الرسمي السبت لأول مرة صوراً لمنزل شمخاني المدمر بعد الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على طهران.

ويعدّ علي شمخاني من أبرز الشخصيات في البنية الأمنية الإيرانية، إذ شغل مناصب رفيعة، من بينها الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وسبق له أن تولى منصب وزير الدفاع، وقاد القوات البحرية الإيرانية.

وأشار شمخاني خلال المقابلة إلى أنها سُجلت في مقهى بعد مراسم تشييع ضحايا الهجمات الإسرائيلية، وقال إن منزله قد دُمر تماماً، وإنه ليس لديه مكتب الآن للعمل منه.

وشارك شمخاني صباح السبت في مراسم تشييع القادة العسكريين في طهران؛ ببدلة مدنية متكئاً على عصا، وهو محاط بفريق حمايته، وأفراد من أسرته، وفقاً لصور نشرتها وسائل إعلام إيرانية.

وكانت تقارير أولية أشارت بعد القصف إلى مقتل شمخاني في الهجوم على مقر إقامته، في حين ذكرت مصادر أخرى أنه نجا لكنه أُصيب بجروح بالغة.

وأوضح شمخاني: «حتى الآن، هناك 3 مرات كدت أُقتل فيها: قبل الثورة، وفي الحرب العراقية - الإيرانية، وفي الهجوم الإسرائيلي».

وأشار إلى أن «الهجوم لم يكن مفاجئاً»، قائلاً: «كنا نتوقع أن نُستهدف في وقت قريب، ولذلك جاء ردّ إيران السريع نتيجة هذا التوقع».

وقال في هذا الصدد إنه حضر اجتماعات منتظمة لكبار القادة الذين قُتلوا في الهجوم؛ وذلك بهدف وضع استراتيجيات في ظل توقعاتهم بشن إسرائيل هجوماً على إيران، لافتاً إلى الإجراءات السريعة لاستبدال آخرين بالقادة القتلى، قائلا إنه جرى تعويضهم في أقل من 12 ساعة، وقال إن «العمليات العسكرية الانتقامية الإيرانية ضد إسرائيل لم تكن عمليات عشوائية، بل كانت مبنية على إجراءات مُخطط لها مسبقاً».

وشدد شمخاني على ضرورة حفظ الجاهزية العسكرية. وقال: «علينا أن نطور قدراتنا بسرعة، وألا ننخدع بفخ المفاوضات. المفاوضات ليست بهدف الوصول إلى اتفاق، بل تُستخدم لتأجيج الأوضاع وتحريض الشارع على الاحتجاج».

ترامب يدعو

القطاع.

وذكرت إذاعة الجيش أن روزنفيلد قُتل بانفجار عبوة ناسفة، مشيرة إلى أن بقية أفراد القوة لم يُصابوا في الحادث. وأشارت إلى أنه منذ استئناف جيش الاحتلال الإسرائيلي الحرب على قطاع غزة في 18 مارس الماضي، ارتفع عدد القتلى في صفوفه إلى 30 جنديًا. وأفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بأن الانفجار وقع في منطقة جباليا شمالي غزة، من دون أن تقدم تفاصيل إضافية.

وبمقتل هذا الجندي، ترتفع حصيلة قتلى الضباط والجنود الإسرائيليين منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر 2023 إلى 880، من بينهم 436 قُتلوا منذ الاجتياح البري للقطاع في 27 من الشهر نفسه، وفقًا لبيانات الجيش الإسرائيلي المنشورة على موقعه. فيما بلغ عدد المصابين منذ بداية الحرب 6 آلاف و29 ضابطًا وجنديًا، من بينهم 2,743 أصيبوا منذ بدء الاجتياح البري.

وتواصل فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة التصدي للقوات الإسرائيلية المتوغلة في مناطق مختلفة من القطاع، مستخدمة العبوات الناسفة والقذائف المتنوعة، وسط اشتباكات عنيفة وانفجارات متكررة. ومنذ 7 أكتوبر 2023، ترتكب إسرائيل، بدعم أميركي، إبادة جماعية في قطاع غزة، خلّفت نحو 190 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم من الأطفال والنساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات الآلاف من النازحين.

من جهة أخرى دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في منشور جديد،أمس الأحد، إلى العمل على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة.

لكن رغم حالة التفاؤل الأمريكي، وخصوصاً من ، بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق قريباً، فإن مصادر فلسطينية من «حماس» وخارجها من فصائل أخرى، تؤكد أنه «لا يمكن الحديث عن اختراق حقيقي بسبب تعنت إسرائيل في إبداء إيجابية واضحة وأكبر تجاه المطالب الرئيسية المتعلقة بشكل أساسي بوقف الحرب بشكل كامل، وانسحاب قوات الاحتلال من كامل مناطق قطاع غزة، إلى جانب إعادة الإعمار ورفع الحصار».

سوريا

«إسرائيل هيوم» العبرية قد زعمت عبر منصة «إكس»، إحباط الجيش السوري والمخابرات التركية محاولة لاغتيال الشرع خلال زيارته درعا في عيد الأضحى الماضي.

ونقلت وكالة «سانا» الرسمية السورية أمس، عن مصدر في وزارة الإعلام قوله: «لا صحة لما تم تداوله من قِبَل وسائل إعلامية عدة عن إحباط الجيش العربي السوري والمخابرات التركية محاولة لاغتيال الرئيس أحمد الشرع خلال زيارته لدرعا». وكانت وسائل إعلام زعمت بأن محاولة الاغتيال «تقف خلفها خلية تابعة لـ(داعش)، يترأسها شخص من درعا، تم اعتقاله قبل يوم واحد من زيارة الشرع».